القضايا الرئيسية قد إنعكس سلباً عليها وعلى جهودها. أرى أن عمل بعض المنظمات، ومنها المنظمات النسائية، «موسمي» ويفتقر إلى المتابعة والاستمرارية. كذلك يفتقر بعض المنظمات إلى المهارة، وربما إلى الاهتمام، بمتابعة ما يعد به السياسيون النساء وما يقومون به فعلاً. يعد السياسيون النساء وعوداً رائعة بأنهم سيطالبون بالمساواة الجندرية، وسيحسنون حياة النساء ويحاربون التمييز، ولكن بمجرد حلولهم بمراكزهم تبقى وعودهم حبراً على ورق. عوامل أخرى تؤخر الحركات النسائية هي الفقر والأمية والبطالة في العالم العربي عامة وبين النساء خاصة. أعتقد أن عدم وجود نساء في الهيئة التشريعية، أو نسبتهن الضئيلة إن وجدن، وكذلك قلة اللواتي في مراكز صنع القرار، هذه جميعاً عوامل أخرى ليست في صالح النساء.

٢. طبعاً ليس هناك ما يبرر هذا التغيير. المحافظون في كل البلاد العربية يستخدمون هذه الذريعة لإجهاض أي تحسن أو تغيير يكون في صالح النساء، وذلك لكي يستمر تحكمهم بالنساء في مجتمعاتهم. المحافظون لا يريدون أبداً أن يفقدوا سلطتهم ويحبون أن يمارسوا هذه السلطة على النساء. هذا هو سبب محاربتهم التغيير ورفضهم أياه – أنهم يخافون أن يفقدوا السلطة.

أفضل رد على ذلك هو أن تسد الحركات النسائية آذانها وأن تستمر في عمل ما تعتقد أنه صحيح.

٣. أظن أسبابها مرتبطة إرتباطاً وثيقاً بوضع الناس الإقتصادي والإجتماعي. الفقر والأمية والبطالة وجهل تعاليم الدين الحقيقية تلعب دوراً أساسياً في نشر الأصولية أياً كان الدين. النظم القمعية والإعلام في بعض البلاد تسهم في هذه الظاهرة إذ تتلاعب بما يشاهده الناس، وتمنعهم من التعبير عن مشاعرهم وأفكارهم أو إتخاذ قراراتهم الشخصية. الأصولية تهدد الحركة النسائية لأن العديد من رؤساء الدين المتطرفين يدعون أن قائدات الحركات النسائية مدعومات من قبل الغرب، وأن تصرفاتهن تناقض تعاليم الدين. في بعض الحالات يفتون بأشياء لا علاقة لها بما ينص عليه الدين فعلاً. إنهم ينجحون في إقناع الناس بأن الحركات النسائية تعمل فعلاً ضد مجتمعاتهم لأنها تتبنى آراء غربية.

أعتقد أن جميع الأديان تستطيع أن تسهم إسهاماً بناء في تحسين وضع النساء وحقوقهن إذا كان الخطاب الديني صادرا عن رؤساء دين معتدلين لا يشوهون الدين لخدمة مصالحهم بدلاً من خدمة المصالح العامة.

٤. أعتقد أن هذا العمل هام جداً ويجب القيام به باستمرار. كما ذكرت آنفاً، أن هذه الخدمات ضرورية جداً في بعض أنحاء العالم العربي، ولا سيما في المناطق الريفية والفقيرة حيث تكون النساء في أشد الحاجة إلى مساعدة. لاحظت أن معظم العمل الاجتماعي مركز في المدن.

٥. طبعاً، لأن في معظم قوانين الأسرة – تختلف تسميتها بإختلاف البلاد العربية – بنوداً تميز ضد النساء، وأحس انها وردت للتحكم بالنساء وتقييدهن. من المهم جداً بالنسبة للنساء أن يتابعن تركيزهن على هذا المجال لأن قوانين أعدل تعني بالنسبة للنساء حرية أكثر وظلماً أقل. وهذا يضمن وضعاً أفضل للنساء، ويكسبهن المزيد من الإحترام في أسرهن ومجتمعاتهن. وإلا ستعتبرهن أسرهن دائماً الجانب الأضعف في الأسرة، مما يضرّ بعقلية النساء ووضعهن وصورتهن لذواتهن، سواء في أسرهن أم في المجتمع.

٦. أعتقد أن من المهم جداً بالنسبة للحركات النسائية العربية أن تقيم علاقات مع الحركات النسائية في شتى أنحاء العالم، لأن لنساء كل بلد تجارب مختلفة وطرقاً مختلفة في معالجة مشكلاتهن. ومن المهم جداً درس قصص النجاح والإخفاق في المجتمعات المختلفة، لنستفيد من تجاربها في أعمالنا المستقبلية.

٧. هذا حكم عام. في بعض البلاد نجد أن نساء المدن يلعبن دوراً أساسياً في مجتمعاتهن. المشكلة، طبعاً، قلة الموارد. صاحبات الموارد الجيدة تكون فرصهن في الحياة أفضل. يحصلن، مثلاً، على تعليم أفضل، على حرية أكثر للسفر والتعرف إلى ثقافات وتجارب أخرى.

٨. طبعاً. هذا جزء من مشكلة الحركة النسائية بوجه عام. رئيسات عديدات يرفضن التخلي عن مراكزهن، ويبقين فيها لأطول وقت ممكن. إذا حصل أن فقدن مركزاً يتحولن إلى غيره في منظمة أخرى، أو ينشئن منظمة جديدة ليبقين هن المسؤولات. كما قلت آنفاً، أن هذا يحد من التنوع ضمن المنظمات، كما يحصر الفرص والافكار في شخص واحد. يكفي أن ننظر إلى حالتنا في العالم العربي، ونرى أين نحن كشعوب، لندرك أن سياسة حكام لم يُنتخبوا ولا يحاسبون لن توصلنا بعيداً.

٩. لقد إشتغلت الحركات النسائية على هذه القضية، ولكن المشكلة أن هناك الكثير الكثير مما يحتاج إلى تغيير في القوانين وفي موقف المجتمع من النساء. إلى جانب ذلك كان لبعض المنظمات النسائية أولويات أخرى. أعرف عدداً كبيراً من الناشطات العربيات والأسر العربية التي إهتمت بهذه المشكلة، وتربي بناتها وصبيانها على أساس المساواة. طبعاً، العدد لا يزال ضئيلاً ، إلا أنها بداية حسنة.

١٠. يجب أن تحس الحركة النسائية مع كل الأقليات في بلادها، لأن هذه الأقليات تشارك في المجتمع نفسه، وقد تحتاج إلى مساعدة أو عون إلا أنها لا تملك سبيلاً للتعبير عن مطالبها. كل فرد يعيش في مجتمع ما، يجب أن يعامل كمواطن من مواطني هذا المجتمع.

١٢. اعتقد أن وكالات الأمم المتحدة، وخاصة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، لعبت دوراً أساسياً في تنمية مجتمعات النساء العربيات إذ أظهرت العديد من المشكلات التي يواجهنها وساعدتهن بوسائل شتى. وقد قامت هذه الوكالات بأبحاث ودراسات قيمة، وتوصلت إلى نتائج هامة يمكن استخدامها في الدفاع عن بعض الآراء. كذلك نظمت برامج في مناطق نائية في الاردن واليمن والمغرب، وذلك لتمكين النساء اقتصادياً، كما اسهمت في زيادة الوعي القانوني. ولكنني اعتقد أن هذه المنظمات تستطيع أن تسهم أكثر في مجتمعاتنا بالموارد التي لديها ، وأعرف أنها تدرك ذلك وتعمل على تحقيقه.

١٣. أظن أن هذه الزيادة كانت إحدى دعائم الحركة النسائية. النشاطات الظاهرة والوجود الايجابي لهؤلاء المهنيات والباحثات جعل العديد من الشابات ينظرن إليهن كمثال يحتذى به، وشجعهن على العمل الجدي لينلن نجاح هؤلاء النساء وبعد تأثيرهن.

١٤. أعتقد أن من أهم العقبات الفقر والأمية والبطالة المنتشرة بين النساء . غياب النساء عن المسرح السياسي يحول أيضاً دون إشتراكهن في عملية صنع القرار. أشعر أيضاً أن نساء كثيرات لا يؤمن بأنفسهن أو بغيرهن من النساء، ويسددن الطريق على أنفسهن وعلى غيرهن. كذلك نرى الوجوه عينها تظهر مرارا وتكراراً في الاجتماعات والمؤتمرات. لا بد من دم جديد في الحركات النسائية كي تستطيع رئيسات جديدات إيصال الرسالة إلى مجتمعاتهن وإلى الأجيال الشابة.

عقبة أخرى، في رأيي، أن العمل يتركز على تنمية النساء ووضعهن. فالتجمعات النسائية تهمل عادة العمل مع الرجال ليزيد وعيهم لأهمية قضايا النساء، ولينظروا إلى النساء كشريكات لهم بدلاً من منافسات.

١٥. إنتخاب رئيسات الجمعيات النسائية والمنظمات غير الحكومية وتحريرهن من بعض البيروقراطيات غير الضرورية التي يتبنينها حالياً.

Email:ranahuss@nets.com.jo

á©ªL ÖæjR

ناشطة لبنانية حائزة على شهادة في الأدب العربي، مهتمة بقضايا النساء والتراث. تعمل حالياً على مراجعة موضوع المرأة في الإسلام، كانت سابقاً عضواً في مجلس تحرير مجلة المنطلق.

١. لا يمكن الحديث عن الحركات النسائية العربية وكأنها تشكيل متجانس يحقق الإنجازات المدروسة والمشتركة. فلكل منطقة عربية ظروفها ولكل بلد عربي خصوصياته. وعلى الرغم من العناصر المشتركة، وأهمها اللغة والدين والتاريخ المشترك، إلا أننا لا يمكن أن نعتبر الحركة النسائية في دول المغرب العربي كمثيلتها في دول الخليج العربي، على سبيل المثال، وهكذا دواليك.

وأستطيع القول أن الحركة النسائية كتيار مطلبي نشأت أوائل القرن العشرين في البلاد التي كانت على تماس مع الثقافة الغربية وتفاعلت معها. وهي على وجه التحديد مصر وبلاد الشام (بمفهومها الواسع) ولا سيما لبنان. وكان هناك العديد من السيدات الرائدات اللواتي عملن بجد على تحصيل الحد الأدنى لحقوق المرأة، كحقها في التعليم وحقها في العمل ولاحقاً حقها في الانتخاب. واللافت أن هؤلاء السيدات كن ينتمين إلى الطبقات العليا الارستقراطية، وبسبب تلقيهن الثقافة الفرنسية أو الانكليزية وإطلاعهن على أوضاع المرأة الأوروبية، شعرن بضرورة تحسين أوضاع المرأة في مجتمعهن، وإن لم يتعدَ ذلك حدود طبقتهن الاجتماعية.

أما في البلاد العربية الأخرى فقد تأخر تحرك المرأة، وتأخر تشكيل المنظمات النسائية، التي غالباً ما كانت تنشأ في ظل النظام السياسي ومن خلاله ومن أجل خدمة اهدافه، خاصة في الدول التي اعتمدت الاشتراكية ونظام حكم الحزب الواحد. أما دول الخليج فقد شهدت حديثاً تحركات نسائية للمطالبة بالحقوق التي نالتها نساء عربيات أخريات منذ عقود. وعلى الرغم من تقدم المرأة الكويتية في مختلف المجالات إلا أنها فشلت ومعظم أخواتها الخليجيات في الحصول على حق الإنتخاب. ما يوضح العلاقة بين تطور الحركات النسائية وبين الأوضاع السياسية والإجتماعية ودرجة إنفتاح المجتمع أو إنغلاقه.

من هنا نجد إختلافات عديدة في ظروف وأوضاع الحركات النسائية العربية، وبالتالي الإختلاف في ما حققته وما قصرت عن تحقيقه. بالإجمال، أن الإنجاز المشترك والذي يشكل الحد الأدنى هو إنتزاع حق المرأة في التعليم والعمل، والإخفاق الأكبر هو عدم التوصل إلى تعديل قوانين الأحوال الشخصية بما يؤدي